ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي -(دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس)-

The role of intra -regional trade in support economic growth (comparison study between Algeria, Morocco and Tunisia)

بوسخان سعيدة [1]*، حاكمي بوحفص [2]

[1] جامعة وهران 2 (محمد بن أحمد)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير (الجزائر)، boussekhane.saida@univ-oran2.dz

[2] جامعة وهران 2 (محمد بن أحمد)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير (الجزائر)، hakmi.bouhafs@univ-oran2.dz

تاريخ الإستلام: اليوم/ الشهر / السنة تاريخ القبول: اليوم/ الشهر / السنة تاريخ النشر: اليوم/ الشهر / السنة

ملخص:

يتناول هذا المقال دراسة العلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال إبراز دورها في دعم النمو مع التركيز على حالة بعض الدول المغاربية، وهذا نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني ومساهمتها في النهوض بعملية النمو الاقتصادي. وتؤكد الدراسة على ضعف حجم التجارة البينية والعلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وبالتالي لم تستطع أن تلعب التجارة دورا محوريا في عملية النمو في هذه الدول، وهذا ما يوضح لنا أن لكل دولة سياستها التجارية الخاصة بها بالإضافة إلى تركيز واعتماد كل دولة من هذه الدول على التبادل التقليدي وهذا نظرا لوجود عدة مشاكل ومعوقات تعيق تطور التجارة بينهم. هذا ما يستدعي المزيد من البحث في سبيل تطوير وتفعيل حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: التجارة البينية، دعم النمو الاقتصادي، الصادرات، حجم المبادلات التجارية، طبيعة المبادلات التجارية، معوقات التجارة.

***

Abstract:

This research examines the existing relationship between foreign trade and economic growth by highlighting its role in supporting growth with a focus on the case of some Maghreb countries, and this is because of the great importance of the occupied foreign trade in the national economy that it is the main supplier and almost the only hard currency. The study confirms the weakness of volume intra-regional trade and economic relations between these countries and therefore could not trade plays a pivotal role in the growth process in these countries, and this shows us that each State own trade policy as well as the concentration and the adoption of each of these countries on traditional exchanges and this because of the many problems and obstacles hindering the development of trade between them. This is what requires more research in order to develop and activate the volume of trade between these countries.

Keywords: intra-régional Trade, support economic growth, exports, trade volume, nature of trade, obstacles of Trade.

* المؤلف المرسل.

I. مقدمة

لا يختلف الاقتصاديون حول الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وزيادة معدلات نمو الناتج القومي في جميع دول العالم، وقد ازداد هذا الدور أهمية خاصة بعد التوجه العالمي نحو تحرير الأسواق، وفتحها أمام السلع العالمية نتيجة للاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية. و بهذا أدركت الدول المغاربية (محل الدراسة) أهمية هذا الدور المتزايد وانخرطت هي الأخرى في العديد من الاتفاقيات التجارية والثنائية والإقليمية والدولية لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من مزاياها وتجنب آثارها، بحيث هناك علاقة ارتباط قوية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي الذي يعكس في الواقع قوة تأثير التجارة الخارجية على مستوى النشاط الاقتصادي ويدل أيضا على أن تحقيق النمو الاقتصادي ليس ذاتيا في كثير من الحالات وإنما يعتمد على عوامل خارجية، وهو ما يجعل القدرة على تحقيق النمو تعتمد إلى حد كبير على مقدرتها في إيجاد توازن في ميزان مدفوعاتها. والدول المغاربية) محل الدراسة)كغيرها من الدول التي تلعب التجارة الخارجية فيها دورا محوريا في تنميتها من خلال تعزيز السوق الداخلية هذا فضلا عن دورها في حركة ميزان المدفوعات.

وتسعى هذه الدراسة إلى توضيح أن للتجارة البينية أهمية كبيرة في اقتصاديات هذه الدول كمورد رئيسي للدخل ومصدر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ودورها المركزي في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

- **الإشكالية الرئيسية:**

إلى أي مدى تساهم التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي؟

- **الأسئلة الفرعية:**

- هل هناك علاقة بين زيادة الصادرات والنمو الاقتصادي؟
- ما هو حجم التجارة البينية بين الدول الثلاث؟
- كيف يمكن دعم التجارة البينية بين الدول الثلاث وماهي معوقاتها وأفاق تطويرها؟

- **فرضيات الدراسة:** تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- تعتبر الصادرات هي المحرك الأساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد.
- ضعف البنية الأساسية يعيق نمو التجارة بين هذه الدول.
- يعتبر الانفتاح عامل مهم المؤثر على النمو.

- **أهداف الدراسة**: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

- إبراز العلاقة الموجودة بين التجارة والنمو الاقتصادي.
- الأهمية النسبية للتجارة البينية في تحقيق النمو الاقتصادي.
- دراسة واقع وتطور التجارة البينية بين الدول المغاربية (محل الدراسة).
- عرض أهم المشاكل والعوامل المعيقة التي تواجه التجارة البينية بين هذه الدول وطرح حلول للنهوض بها.

- **تقسيمات الدراسة:** لقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين:

- **المحور الأول**: إبراز دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي.
- **المجور الثاني**: القيام بدراسة مقارنة بين الدول محل الدراسة (الجزائر، المغرب وتونس).

أولا: دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي

1. أهمية التبادل التجاري البيني:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المقاييس المهمة التي يقيم بها الأداء التنموي ولهذا يعتبر مطلب أساسي ورهان يجب كسبه بالنسبة لجميع الدول. كما هنالك علاقة قوية موجودة بين الصادرات والنمو الاقتصادي فزيادتها تؤدي إلى زيادة مضاعفة في مؤشر النمو ولهذا تسعى العديد من الدول إلى التركيز في تنويع الإنتاج وتطوير قدرتها التصديرية والرفع منها. وذلك من خلال إتباع استراتيجيات التجارة الخارجية التي تساعدها. فتحرير التجارة ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول بحيث كلما زاد توجه اقتصاد نحو الخارج زاد معدل نموه.
كما تتيح الموارد الطبيعية الوافرة، و بعض الخصائص المتعلقة بهذه الدول ميزات نسبية مدعمة وخادمة للتبادل التجاري إذ تتحكم في الممرات والمنافذ البحرية العالمية التي تساهم في تسهيل انتقال السلع والخدمات، بها مناخ ملائم للاستثمار إذ توفر فيها مساحات زراعية مع وجود سوق مشتركة حجمها أكثر من 80 مليون نسمة، وتوافر العمالة الكفأة . وتقارب الطموحات وانسجام الدوافع الحضارية وتقارب الأذواق الثقافية، بما يتيح قوة بشرية وديموغرافية دافعة للتقدم والنماء. كل هذه عوامل محفزة وداعية إلى ازدهار وتكثيف التجارة البينية بين هذه الدول (المغرب يتوفر على أكبر احتياطي عالمي من الفوسفات، والجزائر بها امكانيات هامة من البترول والغاز الطبيعية ما بمكن من توجيه اقتصاديات هذه الدول إلى مستوى من تقسيم العمل (الصناعات التحويلية والنسيج في المغرب وتونس، والصناعات البتروكيماوية والثقيلة في الجزائر. (دادي، 2013، ص 01)

من خلال وضعية الاقتصاديات هذه الدول، نستخلص بأنها تسجل نفس المميزات الخاصة والتي تتمثل فيما يلي: (صالحي، 2004، ص 35)

- اندماج محدود في الاقتصاد العالمي.
- تخصص دولي قائم على الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة (المحروقات، المناجم والفلاحة...).
- وضعية اقتصادية كلية مستقرة نسبيا، لكن لا تسمح بنمو كاف ومنتظم لامتصاص مشاكل الفقر والبطالة إضافة إلى ضعف الإنتاجية وتدهور مستويات البطالة.
- تبعية اقتصادية شديدة نحو الخارج: تبقى تطورات الوضعية الاقتصادية والمالية للبلدان المغاربية مرتبطة بالظرف الدولي الذي يطبع السوق البترولية في حالة الجزائر والصادرات الزراعية والمنسوجات بما في ذلك الظرف السياحي الدولي فيما يخص المغرب وتونس.
- كما تتميز معظم الاقتصاديات المغاربية بأنها شبه ريعية بحيث ازدادت فيها أهمية الأنشطة الاقتصادية الاستخراجية للثروات البترولية والغازية والمعدنية وأصبحت تشكل نسبة معتبرة من ناتجها القومي، كما تعاني معظم اقتصاديات هذه الدول من تطور آليات الفساد الاقتصادي التي أصبحت تعيق تطبيق إجراءات السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية اللازمة للتأهيل الاقتصادي.

ولهذا نرى أن زيادة المبادلات التجارية السلعية بين الدول) محل الدراسة)ضرورة ملحة فهي الطريق إلى التنمية الشاملة والتقدم الاقتصاد لما توفره من فرص تكاملية ما بين دولة وأخرى من هذه الدول، فهي تفيد في توسيع السوق، والاستفادة من الثروات، والقوى العاملة ورؤوس الأموال واختلاف تنويعها من دولة إلى أخرى. (بشير، 2012، ص 67-64)

2. واقع التبادل التجاري البيني بين الدول الثلاث

1.2 حجم التبادل التجاري واتجاهاته: نرى ان هنالك تباين لأداء الدول محل الدراسة فيما يخص المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، والجدول الموالي يعكس لنا تطور حجم الصادرات والواردات الدول الثلاث ورصيد ميزانها التجاري خلال الفترة (2008-2018).

الجدول رقم (01): تطور التجارة الخارجية للدول المغاربية خلال الفترة (2008-2018)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الإجمالية (فوب): مليون دولار											
تونس	19,203	14,428	16,417	17,822	16,998	17,044	16,727	14,069	14,533	14,226	15,495
الجزائر	78,113	45,078	57,218	72,874	71 ,622	65,020	55,443	37,787	29,088	34,925	48,653
المغرب	20.138	13,972	17,676	20,402	21,475	21,932	23,665	25,677	22,835	25,676	29,313
الواردات الإجمالية (سيف): مليون دولار											
تونس	24,568	19,177	22,209	23,933	24 ,445	24, 309	24,756	20,208	19,443	20,673	22,682
الجزائر	37,444	36,754	37,805	46,459	44,694	52,040	60,246	51,501	47,133	46,129	47,002
المغرب	42,068	32,636	35,494	41,712	44,946	45,293	45,505	43,332	41,854	45,202	51,246
رصيد الميزان التجاري: مليون دولار											
تونس	-5,365	-4,749	-5,792	-6,111	-7,447	-7,265	-8,029	-6,139	-4,91	-6,447	-7,187
الجزائر	40,669	8,323	19,412	26,415	26,928	12,98	-4,803	-13,714	-18,045	-11,204	1,651
المغرب	-21,930	-18,663	-17,818	-21,32	-23,471	-23,193	-21,9	-17,655	-19,019	-19,526	-21,933
درجة الانفتاح التجاري (بالمائة)											
تونس	77.01	55.29	62.52	64,93	64,74	62,25	59,95	40,73	40,37	43,83	47,90
الجزائر	56.86	46.24	47.23	48,19	45,21	43,61	38,87	24,56	24,42	24,19	26,81
المغرب	36,27	25,73	29,30	31,28	34,55	32,41	32,06	34,80	31,22	32,30	34,16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2009)،(2006)،(2019)، الملاحق الاحصائية، ص 351،505،365.

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) وجود دول حققت موازينها التجارية فائضا في سنوات أولى من الدراسة والمتمثلة في الدول البترولية (مثل الجزائر) وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط خاصة سنة 2008. في حين حققت الدول الغير البترولية) تونس والمغرب) عجزا في موازينها التجارية طيلة فترة الدراسة باعتبارها دولا مستوردة بصفة أساسية للنفط ومشتقاته، متأثرة سلبا بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفيما يلي سنوضح خصائص التجارة الخارجية لكل دولة على حدى.

أ. التجارة الخارجية التونسية: حقق الاقتصاد التونسي عجزا في الميزان التجاري طيلة فترة الدراسة قدر في المتوسط بـ (6,31) مليون دولار أمريكي، ليصل العجز إلى ما قيمته (7,187) مليون دولار أمريكي سنة 2018 فيما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات لنفس السنة معدل (86%) فلقد عرفت قيمة الصادرات تذبذبا بحيث كانت تقدر ب (19,203) مليون دولار أمريكي سنة 2008 لتصل إلى (15,495) مليون دولار أمريكي سنة 2018. وفي المقابل تزايدت واردات تونس سنة 2008 بنسبة (28,7 %) نتيجة لارتفاع حصيلة الواردات الطاقوية التي ترافقت مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية في الفترة التي سبقت الأزمة العالمية. وللإشارة فإن عجز الميزان التجاري تزايد نتيجة الأزمة العالمية وكذا الاضطراب السياسي الذي شهدته تونس.

وتتميز التجارة الخارجية التونسية هي الأخرى بنوع من التنوع السلعي، سواء من حيث الصادرات إذ نجدها تصدر منتجات النسيج و الجلود بمتوسط (45%) و منتجات الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة (13%) و منتجات أخرى بنسبة(8 %) ، أما الواردات التونسية تعتمد أساسا على استيراد التجهيزات بمتوسط (25%

) والسلع الاستهلاكية بمتوسط (30 %) و المنتجات النصف مصنعة والمواد الأولية بنسبة (30 %) والمنتجات الغذائية و الطاقوية بنسبة(7 %)أما التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التونسية، فتتم أغلبية المبادلات التونسية مع الاتحاد الأوروبي إذ يزودها بحوالي (60,85 %)من مجموع وارداتها، و يمتص حوالي(75,74%)من إجمالي صادراتها، و من أهم متعامليها نجد : فرنسا و إيطاليا و ألمانيا، في حين تبقى التجارة التونسية مع الدول المغاربية ضعيفة لا تتجاوز معدل (5,74 %) من مجموع الواردات و(8,41 %) من مجموع صادراتها. (المعهد الوطني للإحصاء، (2006-2010)، (2010-2014)، (2013-2017)، ص 246-236-234)

يمكن القول أن الاقتصاد التونسي هو الأخر يتميز بتركيز وارداته وكذا صادراته على المتعامل التقليدي الأوروبي الذي تحتل فيه فرنسا الصدارة.

ب. التجارة الخارجية الجزائرية: إن المتأمل لحصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (2008-2018) يجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل هو الأخر رصيدا سالبا من الفترة (2014 إلى غاية 2018) وقد عرف قيمة موجبة كبيرة خلال السنة الأولى من الدراسة والتي قدرت ب (40,669) مليون دولار وهذا نتيجة التزايد الكبير لإجمالي قيمة صادراتها والتي قدرت ب (78,113) مليون دولار، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط التي تشكل أهم الصادرات الجزائرية بنسبة (96%) لقطاع المحروقات. ولكن وأمام تراجع عائدات المحروقات ابتداء من الثلاثي الرابع من عام 2008 تأثرا بالأزمة العالمية والذي استمر إلى غاية الثلاثي الثاني من عام 2009 أين شهدت عائدات المحروقات أدنى مستوى لها حيث تراجعت قيمة الصادرات الجزائرية سنة 2009 بمعدل (45%) عما كانت عليه سنة 2008. إلى غاية سنة 2011 أين عاودت في الزيادة شيئا فشيئا حيث قدرت قيمة الصادرات بنسبة (73%). وفي المقابل عرفت الواردات الجزائرية تزايدا معتبرا قادته الزيادة في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية جراء الأزمتين العالمية والغذائية وحتى السياسية ليبلغ مجموع الواردات عام 2008 حوالي (37,444) مليون دولار أمريكي واستمر هذا النمو في الواردات لتصل قيمتها سنة 2018 إلى (47,002) مليون دولار أمريكي.

وتتميز التجارة الخارجية الجزائرية، بتركز كبير من حيث الصادرات، التي تعتمد على تصدير المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) تعتمد في المتوسط على نسبة (96%) في حين تبقى صادراتها خارج قطاع المحروقات هامشية ولا تتجاوز في المتوسط نسبة (4%) من إجمالي الصادرات الجزائرية.

وفي هذا الشأن نجد أن السلطات الجزائرية تسعى جاهدة إلى انتهاج سياسة محفزة لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وهي تتكون أساسا من المواد المصنعة بمعدل (2,1%) من مجموع الصادرات، والمواد الغذائية بمعدل (0,7 %) ثم المواد الخام بمعدل (0,2%) في حين تستورد السلع التجهيزية بنسبة (30 %) وحوالي (30 %) من مواد غذائية خاصة (الحبوب والسميد والحليب والسكر والقهوة ....) و (35%) منتجات نصف مصنعة (الخشب، والأنابيب، وصفائح الحديد....). (منصوري، 2009، ص153)

أما من حيث التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية، فتظهر المكانة الهامة التي يحتلها بلدان الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية الجزائرية، إذ يمتص في المتوسط حوالي (53,89 %) من الصادرات الجزائرية وتأتي على رأس القائمة كل من إيطاليا ثم إسبانيا تليها فرنسا وبريطانيا ويزود الاقتصاد الجزائري بحوالي (52,41 %) في المتوسط من مختلف أنواع السلع المستوردة حيث تعتبر فرنسا الممول الأول للجزائر، وتأتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية كثاني شريك مستورد من الجزائر بعد الاتحاد الأوروبي. في حين تبقى مبادلاتها التجارية مع الدول المغاربية والمنطقة العربية ضعيفة جدا. (office nationale des statistiques, 2004-2014), pp. 14-89)

تدل الأرقام أعلاه على أن المبادلات التجارية الجزائرية تفتقر إلى التنوع من ناحية التوزيع الجغرافي حيث بقيت الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على الشريك التجاري التقليدي والمتمثل في الدول الأوروبية خاصة فرنسا

والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن عدم تنوع الأسواق الجزائرية لم يكن بسبب العلاقات التقليدية مع تلك الدول وإنما كان السبب الرئيسي هو عدم تنوع صادراتها.

ج. التجارة الخارجية المغربية: عرف الميزان التجاري المغربي عجزا بنيويا طيلة الفترة(2008-2018)، وترجع أسباب هذا العجز إلى أن المغرب بلد مستورد للنفط ومشتقاته مما أثر سلبا على فاتورة الواردات المغربية التي ارتفعت بمعدل متوسط قدر ب (42,66%) وهذا جراء الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط من جهة وكذا ارتفاع الفاتورة الغذائية عقب الأزمة الغذائية، والتذبذب المستمر لحجم الصادرات المغربية خلال نفس الفترة بمعدل (22,26 %).

و تتميز التجارة الخارجية المغربية بنوع من التنوع، خاصة من حيث الصادرات، فنجد المغرب يصدر المنتجات الزراعية و الغذائية في المتوسط حوالي(30%) ومنتجات الاستهلاك النهائية (الألبسة و الجلود و الأحذية و المنتجات الصيدلانية و مستحضرات التجميل...) بنسبة حوالي (30%) أيضا و المنتجات النصف مصنعة و خاصة مشتقات الفوسفات بنسبة حوالي (22%) أما الواردات المغربية فتعتمد أساسا على استيراد التجهيزات النهائية بمتوسط(28 %) و المنتجات النصف مصنعة بمتوسط (22 %)والمواد الخام (الكبريت والألياف النسيجية) بمتوسط (10%) والمنتجات الغذائية بمتوسط(15%) و المنتجات الطاقوية بمتوسط (15%) و المنتجات الاستهلاكية النهائية بمتوسط (10%) (منصوري، 2009، ص 155).

أما من حيث التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المغربية، نجد المكانة الهامة التي يحتلها الاتحاد الأوروبي، الذي يمتص حوالي في المتوسط (65,29 %) من إجمالي الصادرات المغربية، ويزوده في المتوسط بحوالي(51,36%) من السلع المستوردة، ومن أهم هؤلاء المتعاملين نجد: فرنسا وإسبانيا وإيطاليا. كما بلغت حصة الصين من الواردات نسبة مهمة بمعدل (6,35 %) في المتوسط تليها الولايات المتحدة الأمريكية بمتوسط (6 %)كما عرفت الصادرات المغربية نحو الولايات المتحدة الأمريكية نموا معتبرا قدر في المتوسط ب (3,43 %)، وتعتبر المملكة العربية السعودية الشريك العربي الأول والرابع عالميا بحوالي(5,99 %)من الواردات المغربية. (وزارة الاقتصاد والمالية، بدون سنة ،ص 11-9)

ما يلاحظ على بعض صادرات هذه الدول هو الهيمنة لقطاع المحروقات على مبادلاتها الخارجية (كالجزائر)، مما جعل اقتصاديات هذه الأخيرة تتأثر إلى حد كبير بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في السوق العالمية، وبذلك أصبح إلزاما على هذه الدول أن تعمل على تنويع اقتصادياتها بالشكل الذي ينعكس إيجابا على تنويع مصادر الدخل الوطني فيها، في حين تعرف كل من تونس والمغرب تنوع نسبي في صادراتها أما فيما يخص الواردات فهي تتعلق أساسا بالمواد الغذائية والمنتجات الوسيطية المستعملة كمدخلات في صناعة منتجات أخرى نهائية، والمنتجات الصناعية ويضاف إلى هذا البترول بالنسبة للمغرب.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التجارة الخارجية لهذه الدول، سواء النفطية (كالجزائر) أو غير النفطية (كتونس و المغرب)، ترتبط بصورة وثيقة مع الدول المتقدمة وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي، في حين أن الدول النامية بما فيها الدول العربية أو المغاربية تساهم بنسب قليلة جدا في تجارتها الخارجية، وقد يعود سبب الارتباط الوثيق بالدول المتقدمة والأوروبية خاصة إلى طبيعة الصادرات ، وإلى الموقع الجغرافي والروابط التاريخية التي تربط هذه الدول ببعض دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يجعل اقتصادها في وضع خطير في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة.

الجدول رقم (02): اتجاه صادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول المغاربية ما بين (2008-2018) (%)

السنوات		تونس						الجزائر						المغرب						المجموع					
		2008	2010	2012	2014	2016	2018	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2008	2010	2012	2014	2016	2018
تونس	الصادرات							21 ,74	27 ,18	26,65	26,62	41,27	28,67	12,47	13,28	11,72	10,05	10,70	8,65	15,21	40,46	38,37	36,67	51,97	37,32
	الواردات							26,70	39,66	45,78	48,68	49,93	47,26	3,30	6,32	6,04	4,85	7,45	5,10	30	45,98	51,82	53,53	57,38	52,36
الجزائر	الصادرات	47,46	33,66	33,18	49,53	38,22	33,71							27,23	31,60	32,42	37,11	2,45	24, 32	60,94	64,78	65,6	86,64	40,67	71,78
	الواردات	17,55	22,34	18,05	13,57	22,16	26,81							7,93	7,95	12,30	6,59	2,10	8,69	34,74	30,29	25,87	20,16	24,26	26,24
المغرب	الصادرات	9,55	16,22	10,09	9,48	8,00	12,01	20,80	15,76	18,96	18,95	19,23	20,80							27,12	31,33	29,05	28,43	27,23	30,35
	الواردات	6,46	5,28	3,59	3,32	6,59	4,55	19,27	17,67	16,80	23,42	21,58	19,27							19,64	22,95	20,12	24,74	28,17	25,73

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

• صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2009)، (2011)، (2013)، (2015)، (2017)، (2019) الملاحق الإحصائية، ص 367،374،422،486،376،354.

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (02) أن حجم المبادلات التجارية البينية ما بين هذه الدول محدودة جدا مقارنة بإجمالي مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي، حيث تتميز حصيلة الصادرات والواردات السلعية لكل بلد على حدا في علاقته التجارية مع الدول الأخرى بالضعف والتقلب إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال (4 %إلى 8%) إلى جانب هذا فهي غير منتظمة، تزيد نوعا ما في فترات وتكاد تنعدم في فترات أخرى ويعوذ ذلك إلى تشابه نوع المنتجات المنتجة والمصدرة خاصة في المجال الزراعي لكل من تونس والمغرب وهذا لتشابه الظروف الطبيعية والمناخية.

تأتي الجزائر في المرتبة الأولى من حيث صادراتها المغاربية حيث وصلت صادراتها نحو الدول أخرى لسنة 2018 في المجموع إلى (71,78 %)من إجمالي صادراتها إلى الخارج خاصة باتجاه تونس بمعدل(47,46%) أما وارداتها فبلغت عند نفس السنة في المجموع (26,24%) من مجموع وارداتها إلى الخارج و تأتي أغلبها من تونس بمعدل(17,55 %)من مجموع وارداتها تم تأتي تونس في المرتبة الثانية بصادراتها نحو الأسواق الدول محل الدراسة قدرت بمجموعها ب(37,32%) من إجمالي صادراتها خاصة نحو الجزائر في حين وصلت وارداتها من الدول في المجموع (52,36 %)من إجمالي وارداتها و تأتي معظمها من الجزائر بمعدل (47,26 %) من مجموع الواردات في حين تحتل المغرب المرتبة الثالثة من حيث معدل تجارتها البينية يقدر ب (30,35 %) من مجموع صادراتها إلى الخارج و(25,73%) من مجموع وارداتها إلى الخارج وتعتبر الجزائر الدولة الأكثر تعاملا مع تونس استيرادا وتصديرا مقارنة مع المغرب.

فإذا ما لاحظنا التجارة البينية بين الدول الثلاث يظهر ما يلي: (direction de la politique economique générale, 2003, p. 17)

تبقى المبادلات المحققة من طرف الجزائر خارج قطاع المحروقات هامشية كما نجد أن المملكة المغربية غائبة في السوق التونسية بالرغم من الميزة النسبية التي تتوفر عليها في بعض المنتجات لاسيما المنتجات البحرية، حيث تستوردها تونس من ايطاليا. فعلى الرغم من القرابة الجغرافية فان صادرات الجزائر من المحروقات لا تمثل سوى (5 %)من واردات المغرب. كما لم تمثل المواد الغذائية المغربية المسوقة في السوق الجزائرية سوى (0,6 %) من إجمالي صادرات المغرب من هذه المواد و (0,3 %) من واردات الجزائر الغذائية، في وقت أن هذه المواد تصل إلى الجزائر بنسبة (40 %) في كل من فرنسا واسبانيا. كما أن غالبية واردات الجزائر من المواد النسيجية تأتيها من تركيا والصين وإسبانيا، في وقت أن المغرب وتونس تبقى تقريبا غائبة في السوق الجزائرية، حيث أن نصيبها من هذه السوق لا تتجاوز على التوالي (0,9 %) و (0,8 %) من واردات الجزائر من المنتجات النسيجية من كل من المغرب وتونس، وهو ما يعادل (0,3 %) من الصادرات الإجمالية للمنتجات النسيجية المغربية و (0,1%) من المنتجات التونسية.

ومن خلال تحليلنا للتجارة الخارجية لهذه الدول يظهر لنا أن الاقتصاديات الريعية تعتمد أساسا في إيراداتها من العملة الصعبة على صادراتها من المواد الأولية باستثناء تونس والمغرب التي تعرف تنوع نسبي في صادراتها (حيث تمتلك ميزة نسبية في المجال الفلاحي والمنتجات النسيجية).

ويعود ضعف المبادلات التجارية البينية أساسا إلى تشابه نوعا ما المنتجات المنتجة والمصدرة خاصة في المجال الزراعي لكل من تونس والمغرب، وبشكل أقل الجزائر، لتشابه الظروف الطبيعية والمناخية، إضافة إلى حدة تصاعد مبادلاتها التجارية نحو الشمال خاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتي تعتبر من الأسواق الرئيسية لهذه الدول حيث تمتص حوالي (80%) من وارداتها المختلفة لمختلف السلع. (منصوري، 2009، ص 152)

2.2 طبيعة المبادلات التجارية:

الجدول رقم (03): طبيعة المبادلات التجارية

البلد	الصادرات	الواردات
تونس	منتجات مصنعة • مشتقات الحديد، معدات النقل، النسيج • منتجات الصناعة الغذائية، فرينة، عجائن، مصبرات	• مشتقات البترول والغاز
الجزائر	• مواد أولية أكثر من (50 %) مكونة من محروقات والغاز • مواد أساسية للاستغلال الصناعي مشتقات الحديد، كبريت، الجبس وبدرجة أقل: • منتجات مصنعة، معدات نقل، ومعدات فلاحية • منتجات الصناعات الكيميائية (للاستغلال المنزلي)	• المواد الأولية غير الغذائية وغير الطاقوية: خيوط ونسيج • منتجات مصنعة، إسمنت ومشتقات الحديد • منتجات الصيد البحري
المغرب	• منتجات مصنعة: خيوط نسيج، أدوية، أسمدة مصنعة، ملابس وأحذية • مواد غذائية • وبدرجة أقل: مواد أولية (رصاص، فوسفات)	• البترول • منتجات تامة: إلكترو منزلية، جرارات فلاحية • منتجات نصف مصنعة: إسمنت ومشتقات الحديد الصلب

المصدر: عبد الباري شوشان الزني،(2008)، التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية العدد 05، طرابلس، ص 46.

نستنتج من الجدول رقم (03) الذي يبين طبيعة المنتجات المتبادلة بين الدول محل الدراسة: أن من أهم واردات المغرب منتجات الطاقة والتمور التي تأتيها من الجزائر أما بالنسبة لأهم صادراتها فتتمثل في أنصاف المنتوجات والأدوية لنفس البلد. أما المبادلات التجارية الجزائرية فهي ضعيفة جدا وتأخذ الواردات الجزء الأكبر من هذه المبادلات أما بالنسبة للصادرات فتركز فقط على منتوجات المحروقات المتجهة إلى المغرب. أما تونس فتعتبر الاكثر انفتاحا من الناحية التجارية على باقي الدولتين، كما نلاحظ على أن الهيكل السلعي لصادرات المغرب وتونس هما أكثر تنوعا مقارنة بالجزائر. ولكن جل هذه المنتجات ليست تنافسية على مستوى العالم.

ثانيا: دراسة مقارنة بين الدول الثلاث

1. <u>أداء الدول المغاربية في إطار النمو الاقتصادي</u>

المؤشرات التي يتم التركيز عليها في إطار المقارنة بين أداء الاقتصاديات المغاربية هي الناتج المحلي للفرد، معدلات النمو الاقتصادي، كون هذه المؤشرات الأكثر مساهمة في استنتاج نواحي التشابه ونواحي الاختلاف بين الدول الثلاث.

1.1 <u>من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي</u>: يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية بين 2008-2018 بالدولار الأمريكي (بالدولار الأمريكي).

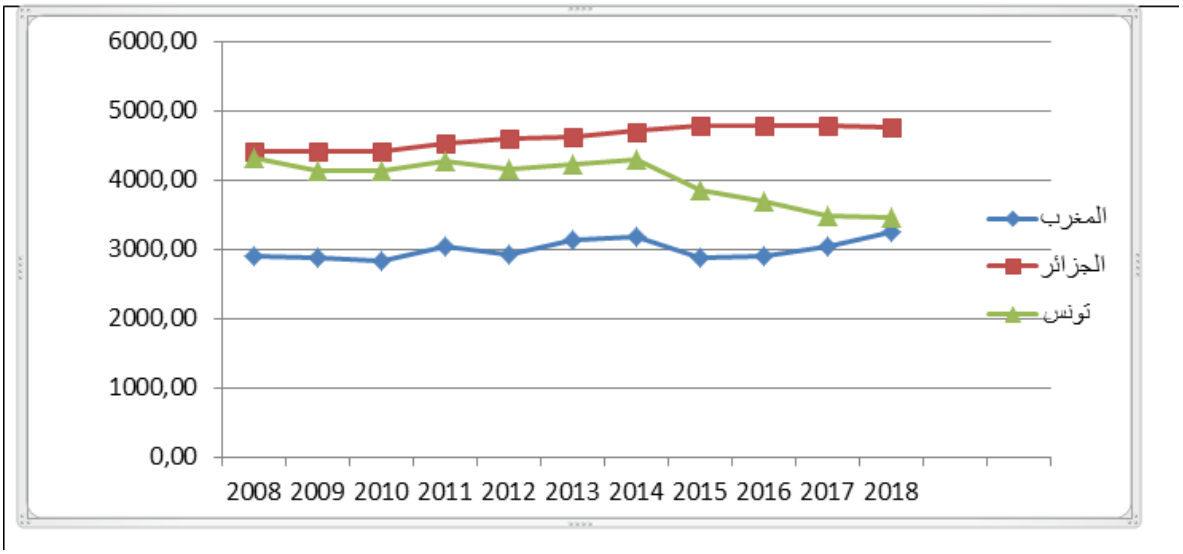

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يتضح من الشكل رقم (01) أن الاتجاه العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة قد عرف توجها نحو الارتفاع في الدول الثلاث، حيث تصدرت الجزائر المرتبة الأولى طيلة فترة الدراسة. أما المغرب فقد بقي في المرتبة الأخيرة طوال فترة الدراسة مع تقلص مستوى التذبذب على مستوى هذا المؤشر.

2.1 من حيث معدل النمو الاقتصادي:

لقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الدول الثلاث تذبذبا شديدا وهذا نتيجة الأزمات التي عرفتها كل دولة من هذه الدول (أزمة اقتصادية، أزمة سياسية) مثلا تونس سنة (2011) عرف خلالها هذا المؤشر انخفاضا حادا وهذا نتيجة الأزمة السياسية التي عرفتها البلاد وهذا ما يبينه الشكل قم (02).

الشكل رقم (02): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بين 2008-2018 %

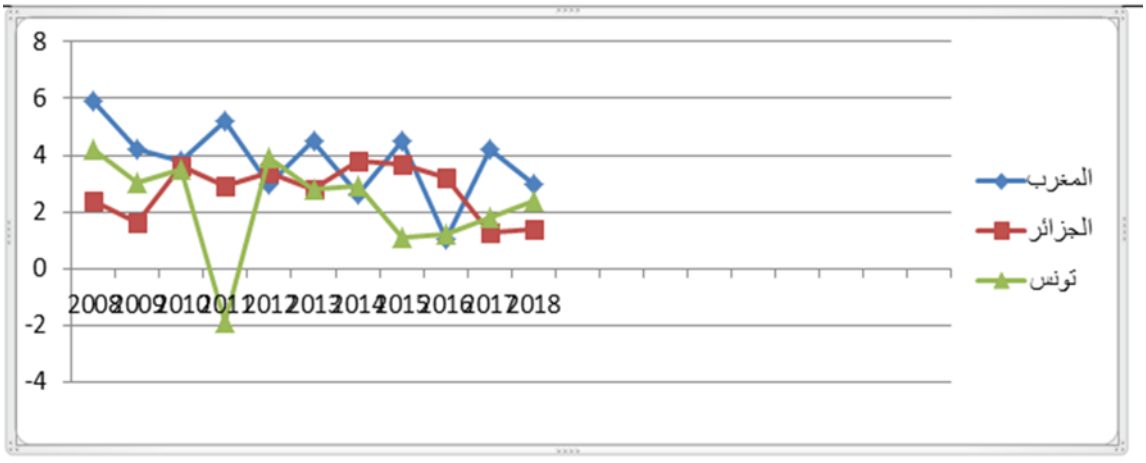

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

3.1 من حيث مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (03): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية بين(2008-2018)

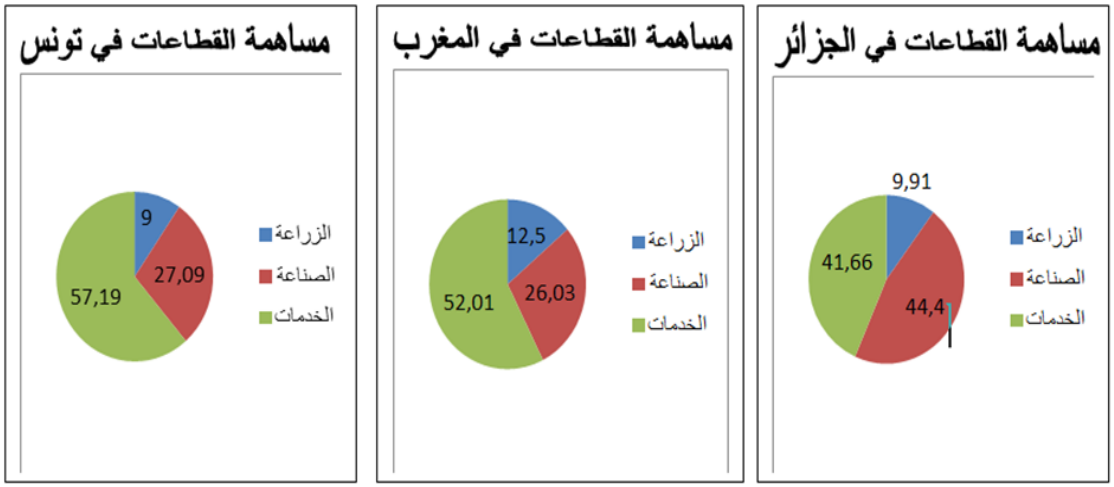

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

حيث يتضح من الشكل رقم (03) أن الجزائر كانت شديدة الاعتماد على القطاع الصناعي الذي يضم كل من الصناعات الاستخراجية، الطاقوية و التحويلية، حيث كانت مساهمة هذا القطاع خلال فترة الدراسة بمتوسط سنوي قدره (44,40 %) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع نسبة (27,09%) و (26,03%) لتونس والمغرب على التوالي، بينما قطاع الخدمات الذي يضم كل من السياحة و الفندقة، النقل، التجارة والتأمينات وغيرها من عناصر القطاع الخدمي كانت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (41,66%) أضعف نسبة مقارنة مع تونس والمغرب بمعدلات (57,19%) و (52,01%) على التوالي. وكان المغرب خلال فترة الدراسة من أكثر الدول اعتمادا على القطاع الزراعي بمتوسط سنوي قدره (12,05%) مقارنة مع (9%) و(9,91%)لكل من تونس والجزائر على التوالي.

ويمكن تفسير الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على القطاع الصناعي بالتبعية لقطاع المحروقات وهذا أيضا ما يدل على قلة تنوع الاقتصاد الجزائري مما جعله رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، الاقتصاد المغربي أيضا في معزل عن الانتقادات كونه في حالة يمكن وصفها بالمتردية وذلك بالرغم من أن بنية الناتج المحلي المغربي قريبة من بنية الاقتصاديات المتقدمة، و الإشكال يكمن في أن الاستثمارات الأجنبية الهائلة الواردة للمغرب كانت متمركزة في العقارات والقطاعات الغير التصديرية، كما أن الخدمات السياحية لم تكن مثمرة والصناعات المغربية بسيطة غير تنافسية على المستوى الدولي، الأمر الذي يقتضي على المغرب أن يكثف من تنوعه وزيادة ملاءته المالية. أما الاقتصاد التونسي فله مزايا خاصة، فهو يتميز بالتنوع الصناعي الذي يدعم النمو الاقتصادي كما أن القطاع السياحي بمداخيله الهائلة يعتبر قطاعا استراتيجيا حيث أن تأهيل القطاع الفندقي كان من أولويات السلطات التونسية، أيضا كان كل من جذب الاستثمارات الأجنبية وبرامج الخوصصة في قلب سياسة الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد التونسي وذلك ما ساعد على تفعيلها بالرغم من القيود التي تواجهها مثل عجز الميزان التجاري الذي يقتضي على الاقتصاد التونسي السعي الدائم للرفع من حجم الصادرات.

تتمثل نواحي التقارب الرئيسية بين الدول المغاربية محل الدراسة فيما يلي:

- على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقاربت الدول الثلاث نسبيا من حيث التوجه العام الذي كان نحو الارتفاع، وأيضا التقارب في مستويات هذا المؤشر بين الجزائر وتونس.
- على مستوى معدلات النمو الاقتصادي كان التقارب الملحوظ بين الدول الثلاث على طول فترة الدراسة يخص التذبذب الكبير واتجاهه نحو الانخفاض متأثرا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وكذا بالاضطراب السياسي الذي شهدته تونس (سنة 2011).
- على مستوى بنية الناتج المحلي الإجمالي كان التقارب الوحيد بين الدول الثلاث يكمن في اعتمادها المتواضع على القطاع الزراعي.

أما اوجه الاختلاف بين الدول الثلاث تتمثل فيما يلي:

- على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتمثل الاختلاف بين الدول الثلاث في الاستقرار النسبي لهذا المؤشر في الاقتصاد المغربي والجزائري مقارنة مع التذبذب الحاصل في تونس.
- على مستوى معدلات النمو الاقتصادي كان الاختلاف الوحيد يخص مستويات التي تم تحقيقها في كل اقتصاد لأن التذبذب الشديد لا يمكن من الحكم على الفروق المسجلة على مستوى هذا المؤشر.
- على مستوى بنية الناتج المحلي الإجمالي كان الاختلاف الأساسي يخص ميل الاقتصاد الجزائري للاعتماد المكثف على القطاع الصناعي بما فيه المحروقات، بينما كان كل من الاقتصاد التونسي والمغربي يميلان أكثر للاعتماد على القطاع الخدمي.

2. أثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

1.2 على مستوى معدل النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (04): تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في الدول الثلاث بين 2008-2018 (%)

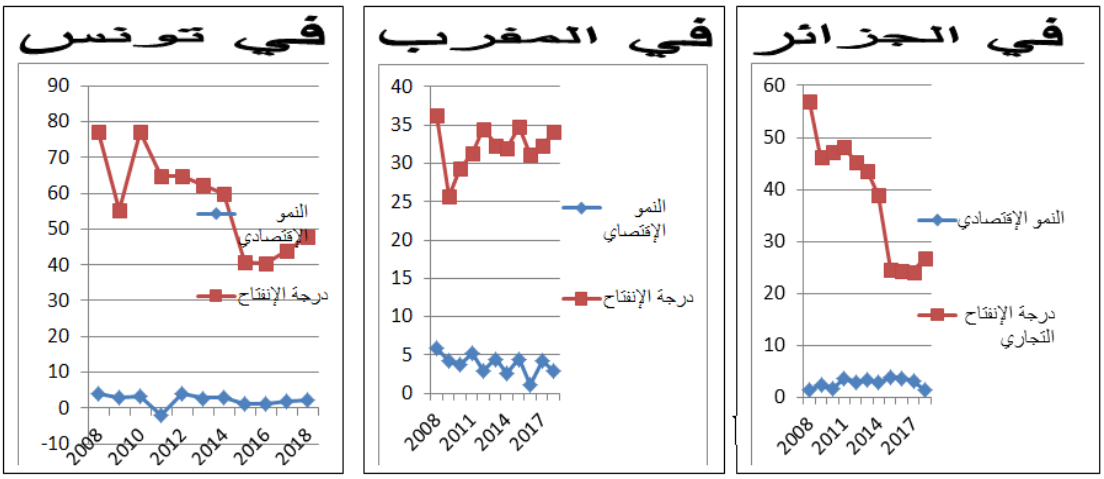

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01).

يتضح من خلال الشكل رقم (4) أن كلا المتغيرين (النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح التجاري) في الجزائر قد اتصفا بالتذبذب الشديد وبالرغم من الارتفاع الملحوظ في متغيرات التجارة الخارجية إلا أن كل من معدل النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح التجاري قد عرفا ميلا نحو الانخفاض.

أما بخصوص أثار التجارة الخارجية على نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي، وانطلاقا من تحليل المعطيات المستخدمة في تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي على امتداد الفترة 2008 إلى غاية 2018 يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تطورا وميلا طفيفا نحو الارتفاع، حيث انتقل من مستوى (4.409,73) مليون دولار أمريكي سنة 2008 إلى مستوى (4.764,37) مليون دولار أمريكي سنة 2018. ويعود عدم وضوح أثار التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى التذبذب الشديد الناتج عن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، حيث سجلت صادرات هذا القطاع معدلات خيالية بمتوسط سنوي يفوق(96 %) من إجمالي الصادرات الجزائرية. أما في المغرب نرى أن معدل الانفتاح التجاري قد

عرف تطورا ملحوظا بعد سنة 2009 (الأزمة المالية) وواصل ارتفاعه مسجلا متوسطا سنويا قدره (32,19%) أما فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي فقد كانت شديدة التذبذب وقد عرفت متوسطا سنويا قدر بنسبة (3,81%) وعلى هذا الأساس يمكن القول أن معدلات النمو الاقتصادي قد تحسنت بعد تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية في المغرب. أما بالنسبة لنصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي فقد اتصف بالميل نحو الاستقرار والارتفاع إلى متوسط سنوي كان في حدود(2.990,65) مليون دولار أمريكي للفرد مسجلا أعلى مستوى له سنة 2014 بمقدار (3.171,69) مليون دولار أمريكي. بالنسبة لتونس فإن معدل الانفتاح التجاري كان مستقرا على امتداد فترة الدراسة بين مستويات (40% إلى 64%) باستثناء الانفتاح الشديد الذي تم تسجيله سنة 2008 بنسبة (77 %)، وذلك ما رافقه استقرار نسبي لمعدل النمو الاقتصادي والذي سجل متوسطا سنويا قدره (2,26%). أما نصيب الفرد التونسي قد تأثر بالإيجاب مسجلا ارتفاعا محسوسا حيث سجل متوسطا سنويا قدره (4.001,14)مليون دولار أمريكي، وذلك ما يدل على التحسن المهم على أساس هذا المؤشر مع تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية في تونس.

2.2 على مستوى بنية الناتج المحلي:

الشكل رقم (05): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية بين (2008-2018)

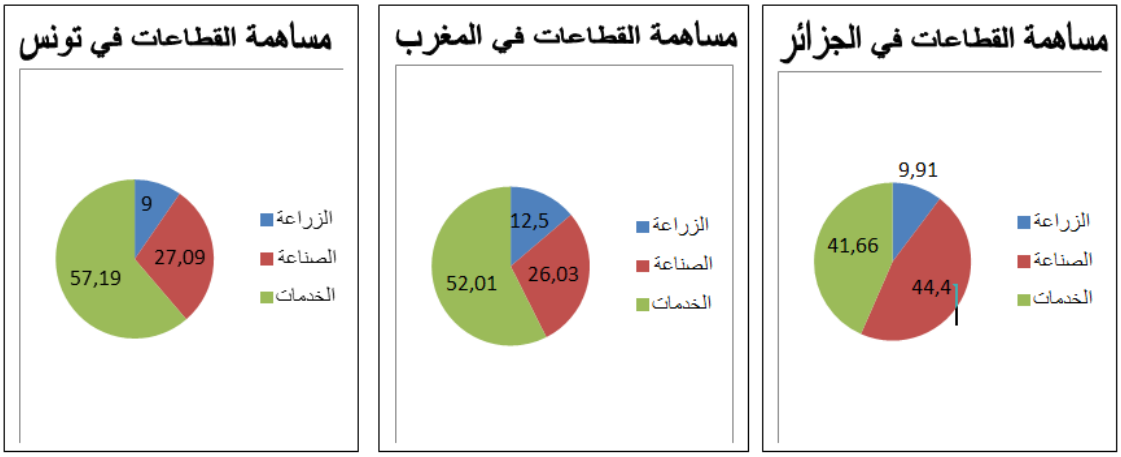

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

اعتمادا على الشكل رقم (05) الذي يوضح بنية الناتج المحلي الإجمالي يتضح أن أهم قطاع خالق للقيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد الجزائري هو القطاع الصناعي الذي تمثل فيه الصناعات الاستخراجية والطاقوية أكبر نسبة، وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري ومع زيادة الانفتاح التجاري منذ 1914 قد زاد اعتماده على القطاع الصناعي، الأمر الذي أقحمه في تبعية شديدة لقطاع المحروقات، وذلك بدوره خلق نوعين من التبعية، تبعية للأسعار الدولية للنفط الذي تؤدي إلى تذبذب الإيرادات والثانية تبعية للمنتجات الأجنبية التي ليس بمقدور الاقتصاد الجزائري إنتاجها. أما بنية الناتج المحلي الإجمالي المغربي قد توجهت أكثر نحو التركيز على القطاع الخدمي الذي كانت مساهمته في حدود(52,01%) كمتوسط فترة الدراسة. أما تونس يتضح أن أهم قطاع خالق للقيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد التونسي هو القطاع الخدمي الذي سجل مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بمتوسط سنوي قدره (57,19%) ويعود هذا الارتفاع المهم في مساهمة القطاع الخدمي في الناتج الإجمالي التونسي إلى إعطاء أهمية بالغة لهذا القطاع باعتباره قطاعا خالقا للقيمة المضافة، وكان ذلك من خلال التوجه والتركيز الكبير على القطاع السياحي الفندقة، الاتصالات والتأمينات باعتبارها ركيزة الاقتصاديات المتقدمة والتي تميل على التنوع الاقتصادي.

3.2من حيث نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (06): تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث بين 2008-2018)

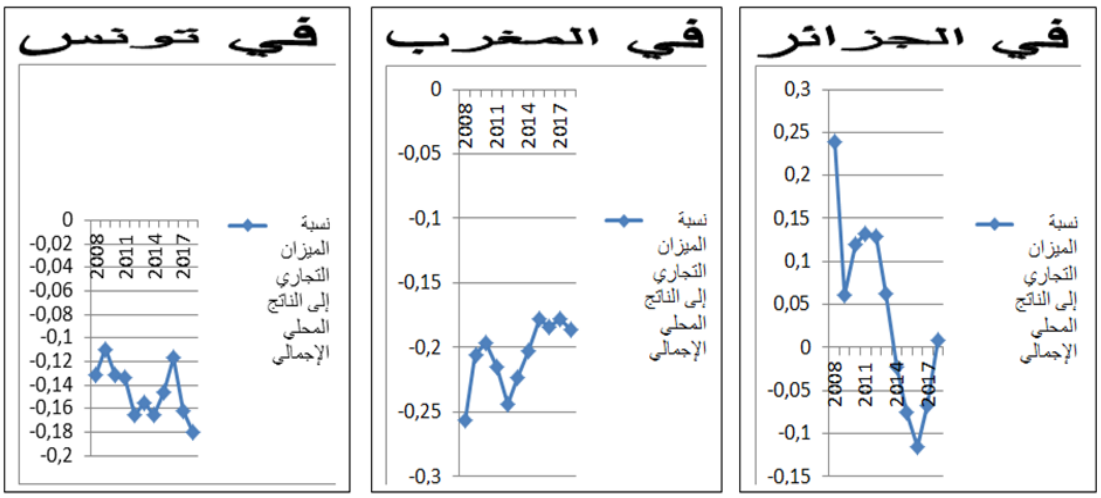

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01).

لقد عرف الاقتصاد المغربي طوال فترة الدراسة رصيدا سالبا للميزان التجاري وما يتضح من الشكل رقم (06) هو أن نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي المغربي قد عرفت انخفاضا حادا ليسجل متوسطا سنويا قدره (-21 %) وكانت أقل نسبة لهذا المؤشر في سنة 2008. أين تم تسجيل أكبر عجز في الميزان التجاري. نفس الشيء بالنسبة لرصيد الميزان التجاري التونسي الذي كان سالبا طيلة فترة الدراسة، فلقد كانت نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي التونسي شديدة التذبذب والانخفاض أين سجلت أدنى قيمة لها سنة 2018 بمعدل (-18 %) وبمتوسط سنوي قدره (-15%). أما نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري قد عرفت نسبا جد مرتفعة لهذا المؤشر كانت أعلاها سنة 2008 والتي قدرت ب (24%) ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحسن أسعار البترول على مستوى العالم أما سنة

2009 فقد سجلت نسبة منخفضة في حدود (6%)، وهذا بسبب الأزمة العالمية تم ارتفعت بعد الأزمة إلى غاية سنة 2014 والتي عرفت انخفاضا حادا جدا قدر بنسبة (- 2%) ويبقى هذا المؤشر في الانخفاض تم يرتفع شيئا فشيئا سنة 2018 بنسبة (1%).

II. خاتمة:

ومن هنا نستخلص أن اختلاف الأداء الاقتصادي لكل دولة راجع للأهمية النسبية التي يلبها كل اقتصاد للقطاع بحكم المزايا التي تمتع بها كل دولة وبالتالي درجة التبعية لتقلبات الظروف الاقتصادية الدولية، كما يعود السبب في فروق الأداء الاقتصادي إلى المنهج المتبع في تنفيذ البرامج التنموية كما أن الأثر الواضح للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث، وذلك على اختلاف طبيعة تلك الآثار ودرجتها من اقتصاد لآخر، بحيث حدث وإن تقاربت الدول محل الدراسة على أساس بعض المؤشرات الكبرى للنمو من ناحية وثيرتها وميل تطورها على امتداد فترة الدراسة.

إن التبادل التجاري في المنطقة يواجه عراقيل ومشاكل عديدة أي أن ضعف المبادلات البينية يعود إلى نقص التوافق التجاري وكذا إلى أسباب بنيوية المتمثلة أساسا في نقص البنى الأساسية للنقل والاتصال، اختلاف معايير الإنتاج في كل دولة، ندرة موارد تمويل الصادرات، تعقيد الإجراءات الجمركية اختلاف التشريعات الاجتماعية. ضعف التعاون والتنسيق لتطوير القطاع الاقتصادي بسبب الخلافات السياسية بين بعض هذه الدول. وارتباط وتبعية أسواقها ارتباطا وثيقا بأسواق البلدان الرأسمالية المتقدمة بحيث تم دخول كل من تونس والمغرب والجزائر في اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي (الشراكة الأورو-متوسطية) بشكل غير منظم وغير منسق ومدروس.

ولكن يمكن تعزيز التجارة البينية بين هذه الدول من خلال:

- تحسين مستويات الانتاج في هذه الدول حتى تضمن إمكانية إنشاء تبادل تجاري متطور عن طريق تنويع الهيكل الإنتاجي والاستغلال الأمثل للثروات المتاحة.
- إنشاء شبكات نقل برية متطورة وتوسيعها فرصة لحكومات الدول لرفع من عوائدها المالية.
- تنسيق السياسات الاقتصادية بين هذه الدول مع ضرورة الاهتمام بمجال البحث العلمي والتكنولوجي.

الإحالات والمراجع:

- **المؤلفات:**

- بن موسى بشير، سياسة تفعيل التجارة البينية – دراسة حالة دول المغرب العربي – (مذكرة ماجيستر) ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، (جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012)، ص 64-67.

- محمد الشريف منصوري.، إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، (اطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، (جامعة قستطينة 02، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير الجزائر، 2009)، ص 152-153-155.

- direction de la politique économique générale, *enjeux sur le maroc de l'élargissement de l'union européenne à l'est », (*ministère des finances et de la privatisation, direction de la politique économique générale, *document de travail n°87,maroc, 2003,p17.*

- **التقارير:**

- صبحي ولد دادي، *التبادل التجاري بين دول المغرب العربي وسبل تعزيزه*، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، موريتانيا، 2013، ص 01.

- **المداخلات:**

- صالح صالحي، الإتحاد المغاربي الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة، *ندوة دولية حول التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية*، 08-09 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص35.

- **مواقع الأنترنت:**

- المعهد الوطني للإحصاء، ((2006-2010)، (2010-2014)، (2013-2017))، *إحصائيات تونس، النشرة الإحصائية السنوية (2006-2010)، (2010-2014)، (2013-2017) ،تونس، من الموقع الإلكتروني*،www.inst.tn/ar تم الإطلاع عليه 2020/02/15.

- وزارة الاقتصاد والمالية.، (بدون سنة)، *جدول المؤشرات الاقتصادية الكلية " التبادلات الخارجية"، المغرب*، من الموقع الإلكتروني http://www.finance.gov.ma تم الإطلاع عليه يوم 02/ 04/ 2020.

- office nationale des statistiques , (2004-2014), *Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014*, algerie , collection statistiques, série n°84, sur le site http://www.ons.dz (Consulté le 03 /11/ 2020.